واقع البطالة في العراق وسبل معالجتها

د.هيثم عبدالقادر الجنابي
استاذ مساعد
الكلية التقنية الادارية

د.اسماء خضير ياس
استاذ مساعد
الكلية التقنية الادارية

الملخص :

يهتم البحث بدراسة ظاهرة البطالة في العراق ومعرفة معدلاتها واتجاهاتها خلال مدة الالفية الثالثة (العقد الاول) ، ودراسة معدلات البطالة حسب الفئات العمرية ومعدلات النشاط الاقتصادي .

واجه العراق مشكلة البطالة خلال عقد التسعينيات (مدة الحصار الاقتصادي) ، كما ان انحسار الصادرات النفطية وقلة العوائد وشحة العملة الصعبة وتعطل العديد من مشاريع التنمية ، أدى الى زيادة أعداد العاطلين عن العمل ، وتفاقمت الأزمة بعد أحداث عام 2003 ، حيث تعرضت معظم مرتكزات الاقتصاد الى التدمير، تسبب ذلك في ارتفاع معدلات البطالة في العراق. واوصى البحث الى اعتماد مجموعة من السياسات والاجراءات المختلفة لخلق فرص عمل والتخفيف من حدة الازمة.

Abstract

The research studies the phenomenon of unemployment in Iraq, and Identifying its rates and indications, through the years after the millennium, and the classification of unemployment according to the age groups and the economic activity rates.

Iraq has faced the unemployment problem through the nineties (the period of the economic embargo), furthermore, the decline of oil exports, the shortage of revenue, the lack of foreign currency, and the breakdown of many development projects, has led

to a growth in the number of unemployed, as a consequence, the crisis has aggravated after the 2003 events, due to the damage of most of the structures of economy which in turn caused a high rate of unemployment in Iraq.

The research recommends the adoption of different policies and procedures to create new employment opportunities and reducing the intensity of crisis.

المقدمة :

الأطار العام للبحث

أولاً - أهمية البحث :

يهتم البحث بدراسة ظاهرة البطالة في العراق ومعرفة معدلاتها واتجاهاتها خلال مدة الالفية الثالثة (العقد الاول)ومقارنتها بالمدد السابقة، ودراسة معدلات البطالة حسب الفئات العمرية، ومعدلات النشاط الاقتصادي ،كما يستعرض البطالة عند فئة الشباب وبطالة الأطفال والبطالة حسب مستويات التعليم وذلك لغرض معرفة الأسباب التي ادت الى ظهورها والسبل الواجب اتخاذها لغرض معالجتها أو الحد منها.

ثانياً - مشكلة البحث :

يعد العراق من البلدان النامية التي واجهت مشكلة البطالة خاصة خلال عقد التسعينات (مدة الحصار الاقتصادي) كما ان انحسار الصادرات النفطية وقلة العوائد وشحة العملة الصعبة وتعطل العديد من مشاريع التنمية، ادى الى زيادة اعداد العاطلين عن العمل.وقد تفاقمت الازمة بعد احداث عام 2003 حيث تعرضت معظم مرتكزات الاقتصاد الى التدمير والبعض منها الى الشلل وحل بعض الوزارات وتسريح العاملين منها،تسبب ذلك في ارتفاع معدلات البطالة في القطر، ونظراً لأهمية الموضوع كان محل اختيارنا لدراسته.

ثالثا - فرضية البحث :

يقوم البحث على فرضية مفادها : أن انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وتشوه الهيكل الاقتصادي ادى الى ارتفاع معدلات البطالة في العراق.

رابعاً - هدف البحث :

يهدف البحث الى ما يأتي :

1- التعرف على معدلات البطالة في العراق .

2- التعرف على معدلات النشاط الاقتصادي ومقارنتها بمعدلات البطالة .

خامساً - حدود البحث :

- اقتصر البحث على بيانات البطالة حسب اخر مسح للتشغيل والبطالة في العراق الذي اجري عام 2006 وبيانات أولية عن عام 2008 مع العلم ان اول مسح كان في عام 2003.
- اعتمد البحث ايضا على نتائج التعداد العام للسكان للسنوات 1977،1987،1997 بالنسبة لمعدلات البطالة.

المبحث الاول

مفهوم البطالة / اسبابها / انواعها / والوسائل المستخدمة للحد منها

أولاً - مفهوم البطالة :

تعد البطالة من اخطر الظواهر الاجتماعية والاقتصادية، اذ يؤدي ظهورها بشكل ملحوظ الى زيادة في معدلات الفقر والمرض في المجتمعات.

وتعرف البطالة بانها توقف اجباري لجزء من قوة العمل في مجتمع ما رغم مقدرتهم ورغبتهم في العمل . تمثل قوة العمل السكان النشيطون اقتصاديا ، اي "هم ذلك الجزء من السكان النشيطون في سن العمل والذي يتضمن العاملين مضاف اليهم الأشخاص العاطلون وهم يمثلون الطاقة الفعلية للمجتمع"[1].

ويعرف العاطلون عن العمل حسب تعريفات منظمة العمل الدولية بانهم "الأفراد الذي لا يعملون اكثر من ساعة اسبوعياً وبنفس الوقت لديهم الاستعداد للعمل والرغبة في العمل وهم يبحثون عن العمل" ، ويختلف هذا المقياس من دولة لأخرى كأن يستخدم اسبوع لكل شهر او يوم لكل أسبوع[2].

كما يعرف بعض الاقتصاديين ، العاطلين عن العمل بانهم اولئك الأشخاص الذين يرغبون في العمل لكنهم لم يجدوا فرصة العمل المناسبة. في حين يرى البعض الأخر

بان العاطلين عن العمل هم الأشخاص القادرون والمستعدون للعمل لكنهم عاجزون عن ايجاد العمل المناسب.

على الرغم من ان التعريف الثاني هو الأدق الا ان هناك صعوبة في تفسير القدرة او الاستعداد للعمل حيث يعتبر البعض الاستعداد للعمل هو البحث عن عمل في حين يعتقد الاخرون ان الاستعداد هو توفير فرصة مناسبة للعمل باجر مناسب ووقت ومكان مناسبين[3].

وتقاس البطالة بمعدل البطالة[4] والذي يستخرج بقسمة عدد العاطلين عن العمل على اجمالي قوة العمل وبتعبير اخر بقسمة العاطلين (بعمر 15سنة فاكثر) على السكان النشيطون اقتصاديا بعمر15سنة فاكثر.

والجدير بالملاحظة هنا ان بعض المقاييس لمعدل البطالة،تعتبر جزء من شريحة خارج قوة العمل ضمن العاطلين، لانهم مستعدين للعمل بالرغم من انهم عاطلين ولا يبحثون عن العمل.

ثانياً - اسباب البطالة :

تعاني معظم البلدان من مشكلة البطالة لكنها تتباين في معدلاتها وتتفاوت في انعكاساتها السلبية على البنية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بسبب اختلاف العوامل التي تؤدي الى ظهورها من مجمتع لاخر أو من وقت لأخر، ومن هذه الأسباب نذكر ما يلي[5]:

1. تحدث البطالة بسبب انخفاض معدلات الاستثمار، كأن يكون هناك نقص في رأس المال المستثمر وبالتالي ينعكس ذلك على توفير فرص العمل الجديدة.
2. زيادة الهجرة من الريف للمدينة مما يولد زيادة في المعروض من قوة العمل.
3. التقدم العلمي وتغيرات في البيئة التكنولوجية مما يؤدي الى احلال الألة محل العامل في العديد من القطاعات.
4. عدم الاستقرار السياسي وغياب الأمن يؤديان الى انخفاض فرص الاستثمار،مما ينعكس بالتالي على توفر فرص العمل المناسبة.
5. قصور النظام التعليمي وعدم مواكبته لمتطلبات سوق العمل.

ثالثاً - انواع البطالة :

تظهر البطالة بانواع مختلفة تبعاً لأختلاف الأسباب المؤدية لظهورها ومن هذه الأنواع نذكر ما يلي :

1. البطالة الهيكلية[6] : وهي البطالة الناتجة عن فيض الأيدي العاملة غير المدربة والتي لا يمكن استخدامها في مجالات حديثة أو متطورة التي تتطلب كفاءة فنية تتلائم مع طرق الانتاج الحديثة، مثلاً تحول الاقتصاد من الزراعة الى الصناعة حيث تظهر صعوبة في تحويل الفلاح الى عامل على ماكنة متطورة.
غالباً ما تحدث هذهِ البطالة في الدول النامية وذلك بسبب قلة الكفاءات الفنية وعدم قدرة الأيدي العاملة المحلية من سد احتياجات المجتمع مهنياً.
2. البطالة الاحتكاكية : يحدث هذا النوع من البطالة بسببين هما :
أ- عند قيام العامل بتغيير مكان عمله والانتقال من عمل الى اخر، فخلال فترة الانتقال يكون في حالة بطالة فالكثير من العمال خاصة اوقات الرخاء الاقتصادي يتركون محل عملهم لغرض الانتقال الى مكان عمل افضل بحثاً عن اجور اعلى أو ظروف معيشية افضل وهذا قد يستغرق وقت يكون العامل في حالة بطالة مؤقتة خلال فترة الانتقال.
ب- التقدم التكنولوجي حيث تحل الآلة محل العامل مما يضطره الى البحث عن عمل أخر ، أو أنه يحتاج الى اعادة تأهيل. في هذهِ الحالة يعاني العمال من البطالة الفنية.
3. البطالة الدورية : وهي البطالة التي تتزامن مع الأزمات الاقتصادية الناتجة عن الدورات الاقتصادية، اي انها تلازم حالة الركود الاقتصادي عندما يحدث قصور في الطلب على الانتاج وما يرافقه ركود في بيع المنتجات عند الأسعار والأجور السائدة حيث يتم تسريح العمال من الصناعات التي قل الطلب على منتجاتها،أو قد تتوقف بعض المشاريع عن العمل مما يضطر العمال للبحث عن عمل جديد وقد يستغرق ذلك وقت يكون فيه العمال في حالة بطالة، وهذه البطالة تزول عندما يخرج الاقتصاد من حالة الركود الى الانتعاش،وحدث هذا النوع من البطالة في ازمة الكساد الكبير التي اجتاح العالم الرأسمالي عام 1929-1930.
4. البطالة الموسمية[7] : وهي البطالة المرتبطة بالظروف المناخية والاجتماعية ،حيث يتعطل الكثير من العمال خلال فصول السنة مثلاً يتعطل عمال البناء خلال فصل الشتاء بسبب الأحوال الجوية. وكذلك صناعة المرطبات والمشروبات الصيفية.اما في فصل الصيف فيتعطل عمال الصناعات الشتوية.

كذلك فان صناع الملابس قد يتعطلون بسبب تغيير الموديلات أو انتظار الموسم القادم الذي يتطلب ملابس جديدة تتلائم مع المناخ. ان هذا النوع من البطالة مؤقت فلذلك فهي ليست محل اهتمام مثل الأنواع الأخرى من ناحية السياسة المعتمدة في معالجة البطالة.

5. البطالة المقنعة : هذا النوع من البطالة بصف العمال الذين يعملون دون مستواهم الانتاجي بسبب الاستغناء عنهم من قبل الصناعات الأخرى التي عانت من نقص في الطلب على منتجاتها. وهذه البطالة تحدث عندما يكون هناك فائض في عنصر العمل في المشروع الاقتصادي اي عندما يسحب هذا الفائض من العمل لا يؤثر على الناتج المحلي اذ تكون انتاجيته الحدية مساوية للصفر.

وغالبا ما يحدث هذا النوع من البطالة في القطاع الزراعي عندما يزداد عدد الفلاحين العاملين في ارض معينة عن حاجة الأرض الزراعية فتكون الانتاجية الحدية للفلاحين الفائضين مساوية للصفر، حيث ان خروجهم من العمل لا يؤثر على كمية الانتاج.

6. البطالة السلوكية[8] : تظهر هذه البطالة عندما لا يرغب البعض من مزاولة بعض الأعمال مثل تنظيف الشوارع أو الحراسة، تحسباً للتقاليد الاجتماعية والنظرة الدونية لهذه الأعمال من قبل المجتمع.

7. البطالة المستوردة : يظهر هذا النوع مع زيادة عدد العمال الوافدين من قوة العمل العربية أو الأجنبية، حيث يعمل هؤلاء بمزاحمة قوة العمل الوطنية والاستعداد للعمل باجور اقل بكثير مما يقبلها العامل المحلي.

8. البطالة الجامدة : وتتمثل هذه البطالة بالافراد القادرين على العمل لكنهم لا يرغبون بالعمل مثل الأغنياء في الدول النامية والافراد الذين يعتمدون على الفوائد المالية من البنوك او بدلات ايجار عقارتهم، وهذا النوع من البطالة دائمي.

9. شبه البطالة: ينشأ هذا النوع عندما تكون الظروف الاقتصادية غير مؤاتية للقيام بالعمل بصورة كاملة مما يضطر الافراد بالعمل بالدوام الجزئي فقط.

وهناك أنواع أخرى من البطالة قد تحدث في مكان معين أو في وقت معين ، ونتيجة لعوامل موضوعية أو اجتماعية أو سياسية أو دينية، مثل البطالة التي تحدث نتيجة للتمييز العنصري، مثل التمييز ضد السود في جنوب افريقيا وكذلك

في امريكا واوربا، أو البطالة بسبب تقدم السن والوصول الى سن التقاعد وهناك البطالة بسبب الجنس فهناك بعض الصناعات او بعض الاماكن لا تعمل النساء فتزداد نسبة البطالة بين النساء.

رابعاً: الوسائل المستخدمة للحد من البطالة[9] :

1. من الطرق المستخدمة لعلاج البطالة هو التحكم في نظام الاجور،فالاجر هو الدخل النقدي الوحيد بالنسبة للعامل واذا ما تعطل العامل عن عمله فلا يحصل على اجور مما يتبعه الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

فالاجور يمكن ان ينظر اليها من زاويتين، فهي تمثل تكلفة الانتاج بالنسبة لرب العمل ومن الزاوية الأخرى تمثل دخل للعامل.

على سبيل المثال في حالة الكساد الاقتصادي ينبغي رفع الاجور لان ذلك يساعد على زيادة القوة الشرائية ثم زيادة الطلب على المنتجات ومن ثم زيادة الانتاج وبالتالي زيادة الطلب على الايدي العاملة وفتح فرص عمل جديدة وهذا من شأنه يقلل من البطالة.

اما في حالة التضخم ينبغي خفض الاجور لان ذلك يساعد على خفض تكاليف الانتاج وبالتالي خفض الاسعار ثم يزداد الطلب على المنتجات مما يؤدي الى زيادة الانتاج وهذا بدوره يخلق فرص عمل جديدة للعاطلين عن العمل.

ان التحكم بنظام الاجور ليس وانما يساعد على تقليل من شبكة البطالة ولكن هذه الطريقة قد تـ منه.

2. ان معالجة الـ الة يختلف حسب نوعها وهذا يختلف من نوع لأخر فعلى سبيل المثال :

أ- البطالة الهيكلية والبطالة الموسمية يمكن علاجها بالتقدم العلمي والتكنولوجي واستخدام منجزات العلم في القضايا الاقتصادية ورفع كفاءة العاملين.

ب- البطالة المقنعة يمكن علاجها بوضع خطة سليمة وتوزيع عادل للأيدي العاملة بين القطاعات الانتاجية وبين المناطق والتخلص من الفائض من الايدي العاملة وذلك بسحبه من المناطق التي تعاني بطالة مقنعة واستخدامه في القطاعات التي تعاني نقص في العمالة .

ج- البطالة الدورية في حالة الركود الاقتصادي يستخدم نفس الوسائل المتبعة للتخلص من حالة الركود لغرض الحد من البطالة فمثلاً ان زيادة الاستثمارات تفتح مجالاً امام العاطلين عن العمل للوصول الى صناعات جديدة أو صناعات تم توسيعها وتجديد رأسمالها الثابت.

3. ان الحد من البطالة عملية معقدة تتطلب تخطيطا شاملاً يصعب على القطاع الخاص القيام بها بسبب محدودية صلاحيته وهدفه دائماً تحقيق افضل الأرباح، لذلك فالدولة هي التي يقع على عاتقها القيام بمثل هذه المهمة وذلك عن طريق ما يلي:

أ- توفير رأس المال اللازم للقيام بالمشاريع ودعم الاستثمارات وزيادة حجمها والذي يؤدي الى زيادة الطلب على الايدي العاملة .

ب- توفير الايدي العاملة الفنية والمدربة من خلال بعض السياسات التعليمية والتدريبية والتنظيمية.

ج- تقديم اعانات للعاطلين عن العمل اي توفير دخول لهذه الطبقة تساعدهم على الانفاق الاستهلاكي وبالتالي يزيد الطلب على المنتجات مما يؤدي الى زيادة الاستثمارات وبالتالي فتح فرص جديدة للعمل والتي تحد من مشكلة البطالة.

د- الدور القانوني للدولة من خلال اعادة صياغة قانون العمل والعمال بما يتلائم مع متطلبات العصر.

هـ- السيطرة على حركة العمالة الوافدة من الخارج التي تزيد من مشكلة البطالة في المجتمع.

و- اجراءات فعالة اخرى تستطيع الدولة القيام بها في هذا المجال مثل خفض ساعات العمل ومنع دفع اجور اقل من الحد الادنى للاجر ومنع استخدام الاحداث في العمل وتنظيم سن التقاعد وتنظيم عمل النساء ومساواة اجورهن مع عمل الرجل على اساس "أجر متساو للعمل المتساو".

المبحث الثاني

الاقتصاد العراقي وظاهرة البطالة

أولاً - هيكل الاقتصاد العراقي :

شهد الاقتصاد العراقي اختلالات هيكلية شملت جميع جوانبه الاقتصادية، ويعود سبب ذلك الى السمة الاحادية الجانب له، حيث يعتمد الاقتصاد العراقي على مصدر واحد للدخل وهو القطاع النفطي.

ان الارتفاع الذي حصل في معدل نموه الاقتصادي خلال فترة السبعينات والثمانينات لم يكن ناجماً عن ارتفاع حقيقي في انتاجية عوامل الانتاج للقطاعات السلعية وانما كان مصدره الرئيسي هو الزيادة في ايراداته النفطية. وعندما فرض الحظر على الاقتصاد العراقي خلال عقد التسعينات قلت عوائد العراق النفطية مما كان له الأثر البالغ في انخفاض معدلات نموه الاقتصادي، والجدول (1) يوضح ذلك :

جدول (1)

معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد العراقي%

القطاع	1979-1977	1989-1980	1999-1990	*2007-2002
الزراعة	1.1	1.5	3.8	1.25-
النفط الخام	15.3	4.2	9.7-	1.56-
الصناعة التمويلية	7.3	1.7	6.2-	7.04-
الخدمات	6.8	0.8	12.1	14.75
GDP	5.7	1.2	14.7-	2.95

المصدر- وزارة الـ خطيط ، هيئة التخطيط الاقتصادي ، الدخل القومي والناتج المحلي الاجمالي في العراق ، ص ص 10-12.

- بيانات المدة 2002-2007 احتسبت من قبل الباحثان استناداً لنشرة الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات لسنة 2007.

---

* بالاسعار الثابتة لسنة 1988.

من الجدول (1) يتضح ما يلي :

1. انخفاض معدل النمو الاقتصادي من(5.7%) للفترة 1970-1979 الى (1.2%) للفترة من 1980-1989، ويعود ذلك لظروف الحرب مع ايران التي كان لها تأثير سلبي على مشاريع التنمية الاقتصادية في القطر.
2. بلغ معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-1979(5.7%) وهو معدل مرتفع قياساً بالفترات اللاحقة ويعود ذلك الى ارتفاع معدل نمو الناتج في قطاع النفط الخام حيث بلغ (15.3%) للفترة 1970-1979, الا ان هذا المعدل قد انخفض للفترات اللاحقة.
3. انخفاض معدل النمو في قطاع النفط الخام خلال الفترة (1990-1999) حيث بلغ(-9.7%) وان المعدل السالب للنمو الاقتصادي والبالغ (-14.7%) يعود سببه الى انحسار الصادرات النفطية بسبب الحظر الاقتصادي المفروض على العراق خلال هذه الفترة.
4. الانخفاض الحاد في معدل نمو قطاع الصناعة من 7.3% الى 1.7% ثم الى (-6.3%) خلال المدة 90-99 في الجدول(1) وهذا التراجع يعود سببه الى اثار الحظر المفروض على القطاع الصناعي وتعطيل جانب من المشاريع الصناعية خلال العمليات الحربية وتوقف جزء من طاقة الانتاج الصناعي لصعوبة توفير مستلزماتها من المواد الأولية وقطع الغيار اضافة الى نقص التخصيصات الاستثمارية اللازمة لعمليات التجديد والصيانة لمواجهة اندثار راس المال ، بالاضافة الى اعتماد الصناعة العراقية على الاستيراد ولسد احتياجاتها من المواد الاولية والالات والمكائن ومستلزمات الانتاج الاخرى وهذا ما يمثل اختلالاً واضحاً في طبيعة هيكل الاقتصاد العراقي.
5. يلاحظ من الجدول(1) انخفاض معدل النمو في قطاع الزراعة خلال المدة (2002-2007) الى (1.25%) وهذا يعود لمحصلة من المشاكل والعقبات أولها نقص استغلال الموارد الزراعية وخاصة الارض الزراعية التي تعرض معظمها للدمار بسبب سلسلة الحروب التي تعرض لها البلد مما ادى الى انخفاض الانتاجية الزراعية، وتفاقم حدة البطالة الموسمية للايدي العاملة اضافة الى العوامل التنظيمية الاخرى المتعلقة بالاسعار والسوق.

هذا كله مرهون بالظروف التي مر بها القطر وخاصة بعد احداث عام 2003 والتي تركت الكثير من المشاكل لهذا القطاع اصبح من الصعب تجاوزها.

6. ارتفع معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي(GDP) الى 2.9% خلال المدة (2002-2007) بعد ان كان سالباً اي (-14.7%) خلال الفترة السابقة (1990-1999) وهذا يعود الى زيادة معدل النمو في قطاع النفط من (-9.7%) الى (-1.5%) للفترتين اعلاه.وكذلك الى ارتفاع معدل النمو في قطاع الخدمات الى (14.7%) للفترة (2002-2007) .

يدل ذلك على ان النمو الذي حدث في هيكل الاقتصاد العراقي خلال الفترات المبحوثة في الجدول (1) لم يكن متوازناً حيث حقق قطاع الخدمات معدل نمو فاق نظيره لبقية القطاعات وهذا ما يمثل اختلالاً هيكلياً واضحاً.

ثانياً - زيادة معدلات البطالة في العراق :

نتيجة لانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وتفاقم سلسلة الحروب السياسية والاقتصادية، واثار الحظر المفروض خلال عقد التسعينات حتى بداية الالفينات، اضافة الى احداث نيسان2003 التي ادت الى تدمير معظم المنشأت والبنى الارتكازية وتعطيل المشاريع الصناعية لفترة طويلة مما ادى الى خسارة جزء مهم من الاستثمارات البشرية، وتسريح العديد من العاملين من اعمالهم، وتحويلهم الى جيش من العاطلين، مما ساهم في زيادة معدلات البطالة سنة بعد أخرى. والجدول(2) يوضح ذلك:

جدول(2)

اتجاهات معدلات البطالة في العراق

الجنس	77	1987	1997	2003	2004	2005	2006
ذكور	3.5	3.1	15	30.2	29.4	19.22	16.1
اناث	2.1	7.5	2.1	16	15	14.15	22.6
المجموع	3.2	3.6	13.6	28.1	26.8	17.9	17.5

المصدر : وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، نتائج التعداد العام للسكان للسنوات 1997،1987،1977 بغداد.

- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام 2006، بغداد، ص 12.

من الجدول (2) يتضح ما يأتي :

1. اظهرت نتائج التعداد العام للسكان لعام 1977 ان معدلات البطالة للسكان النشطين اقتصادياً كانت (3.5%) للذكور و(2.1%) للاناث وهذا يدل على ان هناك استخدام كامل للقوة العاملة ويعود سببه الى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة السبعينات كما هو مبين في جدول(1).
2. ان معدلات البطالة لعام 1987 كانت مقاربة لمعدلات البطالة في عام 1977 حيث بلغ هذا المعدل (3.6%) لكلا الجنسين وهذا يدل على التشغيل التام لقوة العمل.
3. اظهرت نتائج التعداد العام للسكان لعام 1997،ارتفاع في معدلات البطالة حيث كانت (15%) للذكور في حين بلغت(2.1%) للاناث، اما المعدل العام لكلا الجنسين فقد بلغ(3.6%) وهذه النسبة تعد غير طبيعية حينها وسببها دخول اعداد كبيرة من النساء الى قوة العمل خلال عقد التسعينات اي (فترة الحصار) وخروج اعداد كبيرة من الذكور من قوة العمل مضافة من القطاع العام، حين كان العديد منهم يترك عمله في القطاع الحكومي ليمارس اعمال حرة.
4. يتضح من بيانات مسح التشغيل والبطالة لعام2003،ارتفاع معدلات البطالة اذ بلغت(30.2%) للذكور،(16%) للاناث في حين بلغ المعدل العام لكلا الجنسين(28.1%) ويعود ذلك الى القرارات التي اتخذت بحل العديد من الوزارات وتسريح العديد من موظفيها، اضافة الى فقدان الامن والاستقرار وعوامل التهجير سواء داخل القطر او خارجه.
5. اظهرت نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام 2004 ان معدلات البطالة للذكور(29.4%) بينما كانت(15%) للاناث وبلغ المعدل العام لكلا الجنسين(26.8%)، على الرغم من ان هناك انخفاض نسبي في معدل البطالة في هذا العام عن عام 2003، الا ان المعدل لا يزال مرتفع.
6. لقد حصل تحسن نسبي في معدل البطالة خلال عامي 2005-2006 حيث انخفض المعدل العام لكلا الجنسين الى (17.9)%) ثم (17.5%) للعامين المذكورين.

الا ان هناك ارتفاع في معدل البطالة للاناث في عام 2006 حيث بلغ (22.6%) مقارنة بمعدل البطالة للذكور البالغ (16.1%) وقد يعود سبب ذلك الى فقدان الاستقرار الامني، وقلة فرص التشغيل بالنسبة للاناث اضافة الى زيادة اعداد الخريجين من مختلف الكليات والمعاهد وعدم وجود فرص عمل شاغرة لتلك الاعداد مما ساهم في زيادة معدلات البطالة.

ثالثاً - معدلات نمو الناتج والسكان ومتوسط دخل الفرد :

يتميز الناتج المحلي الاجمالي في العراق كونه تقليدياً ومتخلفاً نسبة الى مثيلاته في الدول الاخرى ذات النمو المشابه من حيث الموارد والطاقات التي هي متوفرة في العراق والتي لم تستغل بالشكل العقلاني، بسب الظروف غير الطبيعية التي مر بها البلد والتي اثرت سلباً على وضعه الاقتصادي وعلى طاقاته الانتاجية، وكذلك تعرضه للاهمال من خلال قلة التخصيصات المالية التي عادة ما تمنح للقطاعات الصناعية والخدمية، مما اثر بشكل سلبي على تنمية القوى العاملة وتطورها ، مما يؤكد على وجود علاقة بنيوية متينة بين نمو الناتج المحلي الاجمالي وتطور قوة العمل بشكل طردي، والذي يؤدي الى تحسن ملحوظ في مستوى دخل الفرد.

ان اتساع افاق وتطور قوة العمل تتيح لتنمية الناتج المحلي الاجمالي من خلال التقدم الفني والتدريب المهني، مما يخلق علاقة تكاملية بين تطور ونمو الناتج المحلي الاجمالي وتطور قوة العمل، [illegible] يستدعي اغلب دول العالم في عدم تفويت الفرص واستقطاب كافة الامكانات المتا[illegible] في سبيل تحقيق الاستخدام الامثل لقوة العمل والتي تعد الشريان الرئيسي والمحرك [illegible] تحقيق اهداف التنمية ونظراً للظروف غير الطبيعية التي سادت القطر خلال العقود الثلاث الماضية جعلته في حالة تذبذب في مستويات الناتج المحلي الاجمالي مما اثر سلباً على الوضع الاقتصادي وعلى قوة العمل وكما يشير الى ذلك الجدول(3) الذي يبين العلاقة بين معدلات نمو السكان ومعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط دخل الفرد في العراق للمدة من 1990الى 2006.

جدول (3)

عدد السكان والناتج المحلي الاجمالي ونسب نموهما ومتوسط دخل الفرد في العراق للمدة 2006-1990

السنوات	عدد السكان مليون نسمة	معدل النمو السكاني%	GDP مليون دولار	نسبة النمو في %GDP	متوسط دخل الفرد دولار
1990	17.890	3.31	74.90	10.8	4146
1991	18.419	2.96	66.1	11.8-	3563
1992	18.949	2.87	75.5	14.2	3973
1993	19.949	2.79	76.7	1.5	3942
1994	20.0007	2.71	77.8	1.5	3910
1995	20.536	2.44	78.1	0.3	3734
1996	21.124	2.86	78.1	0.0	2748
1997	22.046	4.36	78.9	1.0	3701
1998	22.702	2.97	79.5	0.9	3649
1999	23.382	2.99	81.9	3.0	3674
2000	24.086	3.0	83.5	2.0	3663
2001	24.813	3.02	31.08	37.2-	1412
2002	25.665	3.03	23.27	33.6-	930
2003	26.340	3.03	15.38	42.06-	584
2004	27.139	3.03	33.0	129.0	1216
2005	27.963	3.04	43.5	31.0	1555
2006	28.810	3.03	52.5	20.1	1822

المصدر : فالح نغيمش مضر الزبيدي، البطالة والتنمية البشرية في العراق(اسباب وانعكاسات للمدة 1990-2006) المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، السنة السابعة، عدد 19،2009، ص181.

فبعد ان كان عدد سكان العراق 18.8مليون نسمة عام 1990 ارتفع بمعدل نمو سنوي 3% للاربعة عشر عاما اللاحقة ليصل الى 26.34 مليون نسمة عام 2003 ثم الى 28.81 مليون عام 2006، اما معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي فقد تدهور وبلغ

متوسطه - 113% للمدة 1990-2003، وان هذا الفارق بين النمو المضطرد للسكان ومتوسطات النمو السالبة للناتج المحلي الاجمالي كان احد الاسباب الرئيسة لرفد سوق العمل العراقية بأعداد من القوى العاملة، هذا كله ادى الى انخفاض متوسط دخل الفرد في العراق من 4145 دولار عام 1990 الى 1822 دولار عام 2006.

وتشير معدلات المدة 2004-2007[10] ارتفاع نمو الناتج المحلي الاجمالي الى 5% وتحقيق معدل نمو للقوى العاملة 3% وهو اكثر من معدل نمو السكان النشطين اقتصادياً اما الانتاجية فانها نمت بمعدل حوالي 2%، ويلاحظ ان معدلات النمو في قطاع الخدمات جدول(1) استحوذت على باقي الانشطة الاقتصادية سواء كان للناتج المحلي أو للقوى العاملة.

رابعاً - اتجاهات البطالة مهنياً وحسب المؤهلات والجنس :

1- معدلات النشاط الاقتصادي

يشير تقرير مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة 2006 الى ان معدلات مساهمة الذكور في قوة العمل مرتفعة نسبيا مقارنة بمعدل مساهمة النساء حيث بلغ معدل النشاط الاقتصادي 78,3 % و20,69 % على التوالي في حين بلغ معدل المشاركة بقوة العمل الكلي 49,72 % .

وأشارت نتائج مسح التشغيل والبطالة في العراق للفصل الثالث لعام 2008 إلى إن معدل مساهمة الذكور في قوة العمل مرتفعة نسبيا مقارنة بمعدل الاناث حيث بلغ (75,58 % و 4, 1 %) على التوالي في حين بلغ معدل النشاط الاقتصادي للسكان بعمر 15 سنة فأكثر 47,3 % .

بلغ معدل مساهمة الافراد من الاعمار الشابة للفئة العمرية 15-24 (42,01%) كانت حصة الاناث فيها 18,5 % فقط .

ان معدل المساهمة في قوة العمل يختلف بشكل اكبر بين المناطق الحضرية والريفية فقد تباينت بين 46,17 % حضر المركز و 45,52 % حضر اطراف و الريف 57,35 % وقد يكون السبب في هذه الفروق يعود الى خصائص السكان بين المناطق مثل التركيب العمري ومستوى التعليم ....الخ او بسبب الفروق في انتاجية العمل (حيث يكون الحافز للعمل اكبر اذا كان الدخل اعلى) .

جدول(4)

معدل النشاط الاقتصادي حسب البيئة والجنس لسنة 2006

حضر مركز			حضر اطراف			ريف			المجموع الكلي		
ذكر	انثى	مجموع	ذكر	انثى	مجموع	ذكر	انثى	مجموع	ذكر	انثى	مجموع
75,3	16,73	46,17	77.00	13,78	45,52	82,86	31,12	57,35	78,3	20,69	49,72

2008		
ذكر	أنثى	المجموع
75,58	18,44	47,37

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنتي 2006 و2008،(بغداد: الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات،2008،2006)، صفحات متفرقة.

2- نسبة العمالة الى السكان :

ان نسبة العمالة الى العدد الاجمالي للسكان تعتبر مؤشر على قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل وهمية هذا المؤشر توازي اهمية معدل البطالة حيث اظهر تقريرمسح التشغيل والبطالة لعام 2006 ان نسبة العاملين من قوة العمل هي25,8 % وهي نسبة منخفضة في كل من حضر المركز والاطراف مقارنة مع الريف ويعود السبب الى انخفاض معدلات المشاركة من قبل الاناث في المناطق الحضرية وارتفاعها النسبي في الريف .

جدول (5)

توزيع السكان حسب النشاط الاقتصادي والبيئة (%)

البيئة	عاملون	عاطلون	غير نشطين اقتصاديا					دون سن العمل	مجموع
			طالب	ربة بيت	متقاعد	له ايراد ولايعمل	اخرى		
حضر ومركز	23	7,3	26,6	21,5	3	1,5	1,3	15,8	100
حضر واطراف	23,7	5,1	26,6	22,1	2,5	1,6	1,5	16,8	100
ريف	30,3	5,1	21,9	18,9	1,2	1,3	1,8	19,4	100
مجموع	25,8	5,9	24,9	20,7	2,2	1,5	1,6	17,4	100

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة 2006(بغداد: الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، 2006)ص17.

3- معدلات البطالة حسب الفئات العمرية :

يفيد الجدول (6) ان هناك 5281 فرد متعطل عن العمل حسب مسوحات الجهاز المركزي للاحصاء لسنة 2006 وان اكثر العاطلين هم بالفئة العمرية 15-29 وان نسبة العاطلين الى المجموع الكلي هي 5,89 % وهي اقل نسبة مقارنة بنسبة العاملين التي بلغت (25,8 %) اما نسبة غيرالنشطين اقتصاديا فهي اكبر نسبة حيث بلغت (50,9%) من المجموع الكلي هذا يدل على ان نسبة كبيرة من السكان هم خارج العمل اي اما يكونوا (طلاب او ربات بيوت او متقاعدون ...او اخرى)

كما أشارت نتائج مسح التشغيل والبطالة في العراق للفصل الثالث لعام 2008 ، إن معدل البطالة بين الشباب للفئة العمرية 15 - 24 سنة قد بلغ 28,82 % لكلا الجنسين .

جدول (6)

عدد العاطلين والعاملين وغير النشطين اقتصاديا ودون سن العمل موزعة حسب الفئات العمرية لعام 2006

الفئة	دون سن العمل	العاطلين	العاملين	غير النشطين اقتصاديا	المجموع
4-0	13081	---	---	---	13081
9-5	2513	137	191	8745	11587
14-10		439	774	9690	10902
19-15		1150	2260	6749	10159
24-20		1225	3209	4075	8509
29-25		827	3772	2937	7536
34-30		512	3280	2383	6175
39-35		334	2952	1976	5263
44-40		226	2247	1594	4066
49-45		122	1452	1370	2944
54-50		127	1352	1629	3108
59-55		90	912	1324	2326
64-60		46	409	945	1400
65 فاكثر		46	343	2213	2602
المجموع	15594	5281	23153	45630	89658
النسبة	% 17,39	% 5,89	% 25,82	% 50,9	% 100

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، مسح التشغيل والبطالة لسنة 2006(بغداد: الجهاز المركزي للاحصاء ،2006) ص6.

ان عدد الذكور العاطلين عن العمل اكثر من عدد الاناث اي نسبة 73,6 % من اجمالي العاطلين وبنسبة 13,7 % من اجمالي قوة العمل وكذلك بنسبة 17,4 % من اجمالي قوة العمل الذكرية وقد يعود سبب ذلك الى تزايد اعداد الداخلين الى سوق العمل بالمقابل انخفاض فرص العمل وحل الجيش وتسريح العديد من الموظفين من بعض القطاعات مثل الاعلام واجهزة الامن وغيرها كما هو واضح في الجدول التالي :

جدول (7)

عدد العاملين والعاطلين والسكان النشطين اقتصاديا ودون سن العمل موزعين حسب الجنس لعام 2006

الجنس	دون سن العمل	العاطلين	العاملين	غير النشطين اقتصاديا	المجموع	نسبة العاطلين الى قوة العمل
ذكر	8028	3887	18444	15292	45651	17,4
انثى	7566	1394	4709	30338	44007	22,8
المجموع	15594	5281	23153	45630	89658	18,57

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة 2006(بغداد: الجهاز المركزي للاحصاء)ص6.

4- تطور معدلات البطالة للسنوات 2008/2003 حسب الجنس :

ان معدل البطالة للسكان بعمر 15 سنة فاكثر هو 14,68% من إجمالي قوة العمل عام 2008 كما إن معدل البطالة للاناث في عام 2008 بلغ 18,48 % وهو اكثر من معدل البطالة عند الذكور للعام نفسه والبالغ 13,77 % ، ويظهر الجدول بصورة عامة ان للاناث اثر في زيادة معدلات البطالة وقد يرتبط ذلك بالظروف الامنية الصعبة التي شهدها القطر .

جدول (8)

تطور معدل البطالة للفئة العمرية 15 سنة فاكثر موزعة حسب الجنس للسنوات 2008/2003

السنة / الجنس	2003	2004	2005	2006	2008*
ذكر	30,20	29,40	19,22	16,16	13,77
أنثى	16	15	14,15	22,65	18,48
المجموع	28,10	26,8	17,97	17,50	14,68

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، مسح التشغيل والبطالة لسنة 2006 و2008 (بغداد: الجهاز المركزي للاحصاء،2006-2008) صفحات متفرقة.

---

* الفصل الثالث لعام 2008 .

5- البطالة بين الشباب بعمر 15ـــ 24 سنة :

اتضح ان البطالة تتركز في الفئة العمرية 15ـــ 24 سنة حيث تشكل النساء العاطلات في هذه الفئة نسبة كبيرة ويعود ذلك لانعدام فرص العمل في القطاع العام والتي تمثل المجال الاوسع لعمل المراة .

ويلاحظ من الجدول (9) ان البطالة تركزت في الفئة العمرية (15ـــ 24) وهي فئة الشباب حيث شكلت هذه الفئة (50,5) من اجمالي العاطلين اي نصف العاطلين في المجتمع هم من فئة الشباب ونلاحظ ان نسبة الذكور العاطلين في هذه الفئة اكثر من نسبتهم في الفئات الاخرى وكذلك الحال بالنسبة للاناث .

جدول (9)

التوزيع النسبي للعاطلين حسب الجنس (%)

الفئة العمرية	ذكر	انثى	المجموع
19 – 15	27,8	15,1	24,4
24 – 20	25,3	28,1	26,0
المجموع	53,1	43,3	50,5
29 – 25	17,0	19,3	17,6
34 – 30	10,2	12,8	10,9
39 – 35	6,2	9,5	7,1
44 – 40	4,2	6,5	4,8
49 – 45	2,4	3,1	2,6
54 – 50	2,9	2,2	2,7
59 – 55	2,1	1,4	1,9
64 – 60	1,2	0,3	1,0
65 فاكثر	0,7	1,7	1,0
المجموع	46,9	56,7	49,5
المجموع الكلي	%100	%100	%100

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة 2006(بغداد: الجهاز المركزي للاحصاء،2006) ص10.

وبلغ معدل البطالة للفئة العمرية 15 – 24 سنة 29,33 % بين الذكور و 26,58 % بين الإناث لعام 2008 .

6- المستوى التعليمي للقوى العاملة :

تشير الدلائل ان النسبة الكبرى من القوى العاملة تقع من حيث الحالة التعليمية في مستوى الاعدادي فما دون حيث تبلغ هذه النسبة 80,11 % وهي نسبة مرتفعة جدا.

ومن الجدير بالملاحظة ان ارتفاع نسب الذين يعملون وتاهيلهم العلمي متدني يتركز بالفئة العمرية الشابة 15 – 24 وهذا يزيد من امكانية التنبؤ بعمالة شابة ذات تاهيل علمي متدني مقارنة بالفئات العمرية الاخرى .

7- هيكلية المهن :

يعكس تحليل القوى العاملة حسب المهن نمط هيكلية سوق العمل ، حيث تركزت المهن على قطاعات مهنية لاتتطلب مهارات عالية كالعاملين في البيع حيث بلغت نسبتهم في نشاط التجارة والخدمات 95,6 % والعاملون في الزراعة وتربية الحيوان 1,8 % وفي نشاط الانتاج ، بلغ العاملون في التجارة والخدمات 47,4 % .

جدول (10)

توزيع العاملين حسب المهن والانشطة الرئيسية (%)

المهن الرئيسية والانشطة	الزراعة	التصنيع والانشاءات	التجارة والخدمات	الادارة العامة والتعليم والصحة	اسر معيشية ومنظمات خارج الولاية الاقليمية	المجموع
الاختصاصيون والفنيون ومن يرتبط بهم	1,5	6,9	9,2	82,1	0,3	100
التشريعيون والرؤساء والاداريون والمدراء	3,4	16,6	37,8	42,2	0.0	100
الموظفون والتنفيذيون	2,4	16,2	21,0	60,1	0,3	100

والكتبة ومن يرتبط بهم						
العاملون في البيع	1,8	2,3	95,6	0,1	0,2	100
العاملون بالخدمات	0,8	0,6	0,8	0,2	0.0	100
العاملون بالزراعة وتربية الحيوان	98,4	0,6	0,8	0,2	0,0	100
العاملون في الانتاج ومن يرتبط بهم ومشغلوا المعدات	0,5	50,5	47,4	1,6	0,0	100
المجموع	27,5	18,3	31,5	22,6	0,1	100

المصدر:وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، مسح التشغيل والبطالةلسنة 2006(بغداد:الجهاز المركزي للاحصاء،2006)ص20.

8- البطالة والتخصصات العلمية :

يبين النشـاط الاقتصادي حسب التخصيصات العلمية تفاوتا في معدله العام بين الذكور والاناث مـن خلال انخفاض في معدلات النشاط الاقتصادي للاناث مقابل الذكور حيث يبلـغ معدل النشاط الاقتصادي العام 78,3 % للذكور مقابل 20,69 % للاناث ، في حيـن تكاد تكون معدلاته متقاربة بين الذكور والاناث في جميع التخصصات العلمية ، وهذا يعكـس الاقبال المتزايد من النساء المتعلمات ومنافسة الرجل في تخصصاتهم العلمية .

أما من ناحية التوزيع المكاني في الريف والحضر حيث بلغ معدل النشاط الاقتصادي حسب التخصصات العلمية في الحضر بشكل عام 45,9 % مقابل 57,35 % في الريف ، ولكن معدلات البطالة تختلف عن ذلك حيث تظهر حالة من التمايز في الية التوظيف بالنسبة للاناث اكثر مماهو عليه في الذكور من خلال ارتفاع في معدلات

البطالة عند الاناث في جميع التخصصات عن ماهو في الذكور حتى في التخصصات الطبية .

بشكل عام ترتفع معدلات البطالة عند بعض التخصصات المهمة مثل الحاسبات ، الادارة والاقتصاد ، القانون والسياسة واللغات وانخفاضها في التخصصات الطبية والفنون وهذا لا يعكس ان هذه التخصصات غير مطلوبة في سوق العمل ولكن الالتزام بتعيين بعض الخريجين مثل الاطباء والصيادلة قد يكون سبب عدم توازن مخرجات هذه التخصصات مع حاجة السوق وبالتالي فائض او نقص لهذه التخصصات .

جدول (11)

معدلات البطالة وقوة العمل حسب الحالة العلمية والجنس والبيئة %

التخصصات	معدلات البطالة					معدلات النشاط الاقتصادي				
	ذكور	اناث	حضر	ريف	مجموع	ذكور	حضر	ريف	مجموع
اعدادية فما دون	16,5	22,37	21,28	12,91	17,56	75,78	15,68	38,74	55,69	44,81
الاختصاصات الطبية	٨,١٥	12,15	5,53	10,53	6,32	94,99	84,39	91,16	93,05	91,83
الصيدلة	٠,٠٠	38,04	20,94	0,0	18,48	100	93,81	96,72	100	97,10
الهندسة بكافة فروعها	17,67	24,69	17,36	24,2	18,36	94,51	71,39	91,35	93,02	91,59
العلوم والعلوم الصرفة	10,46	20,91	16,48	7,52	15,39	94,28	90,78	02,11	96,32	92,59
العلوم الزراعية	18,11	47,25	23,89	16,9	22,07	98,15	86,20	95,65	98,51	96,34

الطب البيطري	الادارة والاقتصاد بفروعها	الاداب بفروعها	الفنون والفنون التشكيلية	القانون السياسي	اللغات	العلوم العسكرية	الحاسبات	اخرى	المجموع
13,4	17,30	15,11	3,77	13,54	11,08	20,79	38,24	13,53	16,16
37,24	40,08	16,06	13,09	30,25	21,89	0,0	49,52	19,82	22,65
18,73	24,55	10,96	6,62	17,65	17,27	20,83	43,67	16,58	20,2
16,4	27,66	9,26	0,0	21,07	11,97	19,7	41,85	16,58	13,17
18,85	24,95	15,52	6,23	17,85	16,60	20,71	43,47	16,57	17,50
92,92	91,49	94,45	99,7	88,81	89,48	82,89	85,09	93,61	78,3
87,42	68,02	84,98	67,59	86,93	91,76	100	81,83	80,17	20,69
92,19	80,44	89,0	87,97	89,2	89,43	84,85	82,49	88,42	45,9
90,09	94,06	95,45	100	77,56	100	70,36	93,02	91,36	57,36
91,65	81,98	90,13	88,59	88,03	90,63	82,95	83,56	88,79	49,72

المصدر: وزارة التخطيط، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة 2006(بغداد: الجهاز المركزي للاحصاء،2006)ص14.

9- العاطلون المحبطون :

يعرف اطار منظمة العمل الدولية انواع مختلفة من البطالة بناءا على علاقة الفرد بسوق العمل ، ان معدل البطالة يعتمد على وجود ثلاثة معايير في الوقت نفسه ان يكون (بلا عمل ، مستعد للعمل ، يبحث عن عمل) والذين ينطبق عليهم الشرطان الاوليان ولاينطبق الشرط الثالث يصنف هؤلاء على انهم " عاطلون محبطون " اي انهم اشخاص يرغبون بالعمل وهم مستعدون للعمل في الوقت الحالي ولكنهم في ذات الوقت لايبحثون عن عمل بشكل جدي لان لديهم قناعة بانهم لن يجدوا اي فرصة بالحصول على عمل واذا قمنا بتقسيم مجموعة العاطلون المحبطون بحسب الجنس لوجدنا ان نسبة البطالة ترتفع عند كل من الذكور والاناث المنشغلين بالدراسة والتدريب والمسؤولية العائلية .

جدول (12)

التوزيع النسبي للعاطلين الذين لايبحثون عن عمل حسب اسباب عدم البحث عن عمل %

السبب	ذكور	اناث	المجموع
الاعتقاد بعدم وجود فرص عمل	4,9	1,2	2,1
التعب من البحث عن عمل	1,8	0,8	1,1
عدم معرفة كيفية البحث عن عمل	0,8	0,3	0,4
عدم العثور على عمل مناسب او انتظار عمل مناسب	3,6	0,5	1,2
الدراسة والتدريب والمسؤولية العائلية	52,6	88,9	80,4
له ايراد ولايعمل او ... ض والشيخوخة	36,3	8,3	14,8

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة 2006(بغداد:الجهاز المركزي للاحصاء،2006)ص.14

10- العمالة الناقصة :

تعرف منظمة العمل الدولية ، العمالة الناقصة ، هم اولئك الذين يعملون ولكن يرغبون في الحصول على مزيد من العمل او نوع اخر من العمل ، ويكون معدل ساعات عمله اقل من 35 ساعة اسبوعيا ويرغب بالقيام بالمزيد من العمل .

وطبقا لنتائج المسح فان 10,38 % من العاملين هم تحت هذا التصنيف من العمالة، ومن الطبيعي ان يكون انتشار العمالة الناقصة عند الذكور اكثر من الاناث ويعود سبب ذلك كون اعداد العاملين الذكور اكبر من عدد النساء .

تنتشر العمالة الناقصة بين ذوي التعليم الابتدائي او الاقل من الابتدائي ، مما يعني ان هناك العديد من الاشخاص الذين يبحثون عن عمل والذين يقبلون بعمل جزئي اذا عرض عليهم .

جدول (13)

معدلات العمالة الناقصة حسب الجنس والمستوى التعليمي

الحالة التعليمية	ذكور	اناث	المجموع
امي	11,75	2,6	8,61
يقرا ويكتب	12,94	2,84	10,91
ابتدائية	13,41	2,76	12,20
متوسطة	10,57	9,15	10,49
اعدادية فأعلى	11,17	2,49	9,01
المجموع	12,20	2,83	10,38

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، مسح التشغيل والبطالة لسنة 2006(بغداد: الجهاز المركزي للاحصاء،2006) ص .22

11- عمالة الاطفال :

طبقا لنتائج المسح فان 19987 فرد هم بالفئة العمرية 6 – 14 سنة وجهت لهم سلسلة من الاسئلة تخص نوع العمل الذي يمارسه الطفل كما شملت الانشطة الاقتصادية المدفوعة لاجر او غير المدفوعة الاجر لحساب شخص اخر .

حيث تبين النتائج ان نسبة 83 % من الاطفال يعملون لدى الاسرة بدون اجر وبشكل دائمي و 24,5 % منهم يعمل بعمل مدفوع الاجر وبشكل مؤقت وان 91,2 % منهم يعمل بالزراعة والصيد والحراجة وبدون اجر .

جدول (14)

عمالة الاطفال بعمر (6 – 14) حسب النشاط وطبيعة العمل %

النشاط وطبيعة العمل	يعمل باجر	صاحب عمل	يعمل لنفسه	يعمل لدى الاسرة بدون اجر
الزراعة والصيد والحراجة	4,1	0,6	3,8	91,2
صيد الاسماك	44,1	7,9	35,9	12,0
الصناعات التحويلية	60,0	9,5	0,0	30,6

الانشاءات	76,1	0,0	12,1	11,8
تجارة الجملة والمفرد وتصليح المركبات ذات المحركات والدراجات	32,5	3,9	23,8	39,8
الفنادق والمطاعم	64,5	0,0	0,0	35,5
النقل والتخزين والمواصلات	58,1	0,0	33,8	8,1
الادارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الالزامي	40,2	0,0	46,6	13,2
انشطة خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية الاخرى	85,9	0,0	11,2	3,0
دائمي	10,8	0,6	5,7	82,9
مؤقت	24,5	0,5	6,2	68,8
غير منتظم	15,8	2,4	7,0	74,7

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة 2006(بغداد: الجهاز المركزي للاحصاء،2006) ص24.

وأظهرت نتائج عام 2008 إن نسبة الأطفال المشتغلين إلى مجموعهم للعمر نفسه بلغت 6,31 % شكل الذكو منهم 7,89 % مقابل 4,32 % للإناث .

المبحث الثالث

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً - الاستنتاجات :

1-تعد الموارد البشرية محوراً اساسياً من محاور التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق، كذلك تعد القوى العاملة من اهم عناصر الانتاج ، ان التحدي الكبير الذي يواجه تطوير المؤسسات هو رفع كفاءة العاملين وتدريبهم على احدث المستجدات في ادارة وتنمية المؤسسات وامكانية الاستفادة من تجارب الدول الاخرى التي سبقت العراق في هذا المضمار.

2-عدم وجود ربط بين تخطيط القوى العاملة وتخطيط النشاط التعليمي والتدريبي بكافة مراحله ومستوياته وهذه العملية هي طويلة الاجل وتحتاج الى وضع السياسات واتخاذ القرارات وتوظيف الامكانيات المادية لفترة طويلة .

3-افتقار العملية التنموية الى نظام شامل للتخطيط يتناول كل الابعاد سواء كانت الاقتصادية او الاجتماعية او السكانية على اساس من الاتساق.

4-لم تأخذ خطط الموارد البشرية بعين الاعتبار توفير التوازن بين حاجات المجتمع وحاجات سوق العمل من السكان النشطين اقتصاديا.

5-ضعف امكانية القطاع الخاص وعدم قدرته على استيعاب الاعداد المتراكمة من مخرجات النظام التعليمي بمختلف مستوياته وتخصصاته ، لذا يتجه اغلب الخريجين في البحث عن فرص العمل في القطاع العام.

6-وجود الاختلالات الهيكلية في التوزيع القطاعي للقوى العاملة، إذ لازالت المشكلة قائمة في استمرار الخلل الهيكلي في توزيع القوى العاملة بين القطاعات الاقتصادية والانشطة.

7-عدم المواكبة مع التقدم الواسع في العلوم التكنولوجية وعالم الحاسبات والذي شمل مرافق الحياة الاجتماعية كافة وجعل المواكبة معها تحدياً وامراً ضرورياً نظراً للحصار الذي كان مفروضاً على كل مجالات الحياة خلال العقود الماضية مما سبب العديد من ضياع فرص التقدم.

8-لازالت معدلات البطالة تشكل هاجساً، ورغم الانخفاض الواضح في هذه المعدلات الا انها لازالت مرتفعة نوعاً ما وتحتاج الى استمرار حصرها وتنفيذ المسوحات الخاصة بذلك.

9-عدم وجود تناسق بين احتياجات سوق العمل وبين مخرجات النظام التعليمي وبمختلف مستوياته التعليمية والتخصصية.

10- انتشار ظاهرة العمل العشوائي نظراً لعدم قدرة الاقتصاد العراقي من تحقيق فرص عمل مجدية لذا نرى العاطل يقبل باي عمل من اجل تلبية متطلبات الحياة.

11- انتشار ظاهرة عمالة الاطفال التي تشكل عبئاً على الاطفال وعوائلهم نظراً لحرمانهم من حقهم في التعليم، فضلاً عن تعرضهم للمشاكل التي تواجههم في البيئات غير السليمة التي تعترض سبيلهم.

ثانياً – التوصيات :

تتسم هذه الفترة بسرعة التغير وشدة الاختلال الاجتماعي ، اذ يدفع فيها الاقتصاد والمجتمع ثمن السياسات غير السليمة المتبعة في الماضي ، ومن العناصر الهامة لسياسات الفترة الانتقالية :-

1-اتخاذ اجراءات تشجع المرونة امام انتقال اليد العاملة الى مجالات العمل التي تحقق مستوى اعلى من الانتاجية .

2-ضرورة توجيه المصروفات العامة نحو البرامج التي تضع حدا لتدهور الاحوال المعيشية للفقراء .

3-زيادة قدرة سوق العمل على التكيف وتزويد العمال بالادوات التي يحتاجونها للتعامل مع المناخ المتغير من خلال التدريب والمساعدة في البحث عن وظيفة على سبيل المثال كتوسيع العمل بمشروع التعرف الى عالم الاعمال (الكاب KAB) الجاري تطبيقه حاليا في عدد من المؤسسات التعليمية .

ويمكن الاشارة الى نوعين من الاجراءات القصيرة الاجل وهي الرامية الى تخفيض معاناة الفئات السكانية الضعيفة واجراءات تهدف الى مساعدة العاطلين عن العمل في ايجاد عمل مناسب يتلائم اكثر من غيره مع مهاراتهم من اجل تخفيض البطالة المقنعة .

اما في المدى المتوسط فاهم اجراء هو زيادة فرص الايدي العاملة في الحصول على عمل وذلك برفع مستوى مهاراتهم ، ويجب ان يكونوا جاهزين للقيام بعمل منتج في الاقتصاد الجديد .

وفي الاجل الطويل يجب ان تشمل الاجراءات خلق بيئة مؤاتية للنمو يكون فيها للاطـراف الاقتصادية الفاعلة ادوار محددة بوضوح ، وان نعمل في بيئة تساعد على النمو .

1. يتطلب وجود نظام للمعلومات المتعلقة بسوق العمل يتضمن قائمة بجميع انواع الوظائف المتوافرة في السوق المحلية ، ويتم استكماله بانتظام بحيث يشمل الشواغر والوظائف المتوقع توافرها في المستقبل .
2. تحتـاج عملية التنسيق بين العرض والطلب الى منهج علمي يشمل الخطوات التالية :
   - جمع بيانات عن الباحثين عن العمل والنمو المتوقع لهذه الفئة في المستقبل .
   - جمع بيانات عن الطلب المتوقع على العمالة حسب التخصص

- انشاء مركز توظيف متخصصة لتوجيه الخريجين الى الوظائف التي تناسبهم في القطاع الخاص.
- مراقبة العمالة الاجنبية (بحيث لايسمح بتشغيلهم الا اذا تعذر على العمالة الوطنية تلبية الطلب).
- لابد من اجراء دراسة لتحديد الاسباب التي تحول دون انضمام المواطنين الى القطاع الخاص .

3. يمكن ان تكون الفعاليات التالية عاملا لاصلاح هيكل العمالة

- الحد من القوانين المقيدة لتحرك العامل
- زيادة المرونة النسبية للاجور
- فصل توفير الخدمات الاجتماعية عن التوظف .
- اما اجراءات اعانات البطالة والمساعدات الاجتماعية والمخصصات العائلية فهي مقيدة في المرحلة الاولى ولكنها قد تغري بالبقاء دون عمل وقد تصبح مكلفة بعد فترة .

الهوامش :

1- محمد ناصر اسماعيل واخرون ،واقع التشغيل والبطالة في العراق للفترة (1977-2004) بحث منشور،مجلة التقني-المجلد21 ، العدد 6 ، السنة 2008 ، ص95.

2- المصدر السابق نفسه ، ص96.

3- د. عارف حمو واخرون،مباديء الاقتصاد،(عمان،دار اللوتس للنشر والتوزيع، 2003)،ص171.

4- Edwin Manfield, Economics, cat publishing comp., 6th edition. 1989 ,P 103

5- د.محمود الوادي واخرون،الاساس في علم الاقتصاد،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،الطبعة الثانية،عمان-الاردن،السنة2007،ص294

6- د.طارق الحاج،علم الاقتصاد ونظرياته،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان-الأردن،1998،ص151-152.

7- Arthur osullivan&Steven n.sheffrin, Economics principle in Action,prentice-hall,2stedition,2001,pzzo.

8- د.عارف حمو واخرون، مصدر سابق،ص ص 171-172.

9- انظر في ذلك : طارق الحاج،مصدر سابق،ص ص 153- 155 .
د.عارف حمو ، مصدر سابق ، ص ص 175- 178 .
10- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، مسودة ورقة قطاع التنمية البشرية، محور التشغيل والبطالة، ورقة مقدمة الى المؤتمر الاول للخطة الخمسية في 20-2009/5/21 ،ص 5.

مراجع البحث*

1. محمد ناصر اسماعيل واخرون، واقع التشغيل والبطالة في العراق للفترة 1977-2004،مجلة التقني-المجلد21،العدد2008،6.
2. د.عارف حمد واخرون، مباديء الاقتصاد(عمان:دار اللوتس للطباعة والنشر،2003).
3. Edwin Mansfield,Economics,cat publishing company,6th edition,1989
4. د.محمود الوادي واخرون، الاساس في علم الاقتصاد،الطبعة الثانية، (عمان:دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،2007).
5. د.طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته(عمان:دار صفاء للنشر والتوزيع، 1998).
6. Arthur o Sullivan &Steven m.Sheffrin Economics Principle in Action, Prentice-Hall first edition, 2001.
7. وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الاقتصادي، الدخل القومي والناتج المحلي الاجمالي في العراق،2000.
8. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، نتائج التعداد العام للسكان للسنوات 1997،1987،1977،(بغداد: الجهاز المركزي للاحصاء، سنوات متفرقة).
9. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام 2006(بغداد، الجهاز المركزي للاحصاء،2006).
10. فالح نغيمش مطر الزبيدي، البطالة والتنمية البشرية في العراق(اسباب وانعكاسات للمدة(1990-2006)المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية،السنة السابعة،عدد2009،19.

11. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، مسودة ورقة قطاع التنمية البشرية/محور التشغيل والبطالة، ورقة مقدمة الى المؤتمر الاول للخطة الخمسية المنعقد في 20-2009/5/21(بغداد:2009).
12. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، مسح التشغيل والبطالة في العراق لعام 2008(بغداد: الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات،2008).

---

*رتبت المراجع حسب تسلسل ورودها في متن البحث